

واطال جمع في الانتصار للمقابل التام في نداء نقلا ومعنى  
 والخلاف في الوقوفه ولو بان اشترها الناظر  
 ووقفها بخلاف المملوكه للمسيح بشرافها  
 بتابع جزما وخرجه بقوله ولم تصالح الاخر ما اذا  
 امكن ان يتخذ منه نحو الواح فلا يتابع قطعا بل يجتهد  
 الحاكم يستعمله فيها هو اقرب لمقصود الواقف قال  
 السبكي حقا و امكن استعماله بادراجه في الات العمارة  
 امتنع ببعده فيما يظهر وقد تقويم قطعه جندع مقام  
 اجرة والتجافة مقام التراب وتختلط به اي يتبعوم  
 مقام التبن الذي يخلط الطين واجريا بالخلاف في دار  
 متهدمة او مشرفة على الانهدام ولم تصالح للسبكي  
 واطال جمع في حده ايضا وانه لا قاله يجوز بيعها من  
 الاصحاب ويؤيد ما قاله غيره واحدا الجمع على ان  
 القربى الموقوف على الغرف واذا اكبر ولم يصلح  
 له جاز ببعده على ان بعضهم اشار للجمع بحمل الجوار  
 على تقضاها والمنع على ارضها لان الانتفاع بها يمكن  
 فلا مسوغ لبيعها **ولو انهدم مسجد او تقدرت**  
**اعادته لم يبيع بحال** لا يمكن الانتفاع به حالا بالصلاة  
 في ارضه وبه فارق ما مر في القربى ونحوه ولا يفيض  
 الا ان خيف على تقضاها فينقض ويحفظ او يبيع  
 به مسجد اخر ان رآه الحاكم والاقرب اليه اولى لا يخفى  
 به

يبر او يبا طاقا جمع الا ان تقدر النقل لمسجد اخر  
 وبحت الاذرى تقين مسجد خص بباطا فيه  
 خص بها المنهدم ان وجد وان بعد والذئب  
 يتجه ترجيحه في بيع وفق المنهدم اخذها من  
 في نقصه ان كان تواقع عوده حفظه والاصرف  
 لمسجد اخر فان تقدر صرف الفقرا كما يصرف  
 النقض لغيره باطاما غير المنهدم فافضل من  
 غلة الموقوف على مصلحة فيشتري له بها عقار  
 ويؤتى عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب  
 ادخاله لاجلها اي ان توقعت من قريب كما اشار  
 اليه السبكي ويظهر ضبطه بان يتوقع قبل عرض  
 ما يشتري منه عليه والام يدخر منه شي لاجلها  
 لانه يعرضه للضباع والظالم باخذها اي حينئذ  
 يتعين ان يشتري به عقارا له وان اخرجه  
 بشرطه لعمارة للضرب حينئذ وعليه ينبغي  
 نقين صرفه على هذا المعارج فان امن عليها  
 حفظها والاصرفها لمصلحة لا لمطلق مستحقه  
 لان المصالح اقرب الى العمارة ولو وقف ارض للزراعة  
 فتقدرت على تخصيص النفع في القربى او لينا فعلى  
 الناظر احدهما او جبرهما لذلك وقد افق  
 البلقيني في ارض موقوفة تزرع جبا فاجرها